

الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018

اعتمد مجلس الوزراء السعودي في التاسع عشر من ديسمبر 2017 الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2018 (1440/1439هـ)، وهي الميزانية الثانية بعد اطلاق "رؤية المملكة 2030" في أبريل 2016، جاءت الميزانية في وقت تمر فيه المملكة بمرحلة تحول جوهري في تاريخها على كافة المستويات.

• ووفقاً لنتائج ميزانية عام 2017، يُتوقع ارتفاع الإيرادات بنسبة 34% لتبلغ 696 مليار ريال لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، وفي الوقت الذي شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 11.6% لتسجل 926 مليار ريال، وينتج عن ذلك ارتفاع العجز إلى 230 مليار ريال أو 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي. من المتوقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.5% خلال عام 2017 لانكماش الناتج المحلي النفطي بنحو 4.3% بالرغم من النمو الإيجابي للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنحو 1.5%.

• وفقاً لبيان الميزانية العامة لعام 2018، تم رصد 978 مليار ريال كنفقات بارتفاع 5.6% عن العام السابق، بينما تبلغ الإيرادات المقدره 783 مليار ريال بزيادة 12.6% عن إيرادات 2017، وبعجز متوقع يبلغ 195 مليار ريال. حيث تستهدف الحكومة خفض عجز الميزانية إلى نحو 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل عجز متوقع بنحو 8.9% في عام 2017. كما يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 نحو 2.7% مقابل انخفاض قدره 0.5% في عام 2017.

• تُعد ميزانية عام 2018 هي أكبر ميزانية إنفاق في تاريخ المملكة العربية السعودية رغم انخفاض أسعار النفط مقارنة بسنوات سابقة، فضلاً عن ذلك، سيتم تخصيص 50 مليار ريال من صناديق التنمية المنضوية تحت صندوق التنمية الوطني، التي ستمول مشاريع سكنية وصناعية وتعدينية، كما ستوفر حزم تحفيز للقطاع الخاص، بينما يتوقع أن تبلغ الاستثمارات المحلية من صندوق الاستثمارات العامة نحو 83 مليار ريال، وبالتالي سيبلغ إجمالي الإنفاق العام المتوقع خلال عام 2018 نحو 1.1 تريليون ريال من خلال ثلاث أعمدة رئيسية تتكامل معاً وهي (أ) الموازنة العامة للدولة، (ب) صندوق التنمية الوطني، (ج) صندوق الاستثمارات العامة.

• وفي إطار عملية التقييم الشامل لبرنامج التوازن المالي، تم إقرار تعديل في الجدول الزمني للبرنامج من خلال التدرج في الاصلاحات بغية عدم التأثير سلباً على نمو الناتج المحلي غير النفطي والذي يعد من الأهداف الأساسية لرؤية 2030، ووفقاً للتعديل الجديد، تم استهداف تحقيق التوازن المالي في عام 2023 بدلا من عام 2020، وأهم التعديلات التي تم ادراجها زيادة فترة ربط أسعار الطاقة بالسعر المرجعي.

• تم اطلاق برنامج حساب المواطن لتحسين كفاءة الدعم الحكومي وللدعم من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى على الأثر السعوي من خلال حوالات نقدية مباشرة سيتم تخصيصها للمستحقين. وتتوقع وزارة المالية أن تكون ميزانية حساب المواطن في حدود 32 مليار ريال في عام 2018.

• خلال عام 2017، نفذت الحكومة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية منها فرض رسوم انتقائية على التبغ والمشروبات الغذائية ومشروبات الطاقة، كما بدأ تحصيل رسوم على أسر المقيمين في يوليو الماضي، وتم إعادة البدلات للعاملين بالدولة بأثر رجعي، كما تم صرف جميع المستحقات المتأخرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص.

• تتضمن خطة الدولة للسنوات المقبلة اصلاحات اقتصادية قد ينتج عنها تأثيرات سلبية مثل رفع أسعار الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وارتفاع تكلفة العمالة الأجنبية، لكن يمكن تحديد أثر تلك التأثيرات من خلال عدة إجراءات، منها رفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية وبرنامج حساب المواطن ومبادرات تحفيز القطاع الخاص.

• من المقدر أن يبلغ معدل التضخم 0.1% بالسالب خلال عام 2017، ويرجع ذلك إلى التراجع في معدلات الانفاق الحكومي والذي كان يمثل محركاً أساسياً للطلب المحلي فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالمياً وانكماش بعض المكونات الرئيسية للمؤشر العام للأسعار مثل الاسكان والغذاء والتي تشكل مجتمعة نحو 40% من سلة المؤشر. وتتوقع الحكومة ارتفاع التضخم إلى 5.7% عام 2018 جراء تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية وأهمها ضريبة القيمة المضافة وارتفاع تكلفة العمالة الأجنبية ورفع أسعار الطاقة.

• بالتوازي مع الاصلاحات المالية، تبرز الموازنة جهود تتعلق برفع كفاءة إدارة المالية العامة من خلال عدة مسارات منها وحدة السياسات المالية والكلية، مكتب ادارة الدين، مركز تحقيق كفاءة الانفاق، ووحدة الشراء الاستراتيجي. وينعكس التناغم بين الجهات إيجابياً على تنمية ورفع كفاءة النفقات لخفض العجز والتحكم في الدين العام.

ملخص الميزانية العامة للدولة

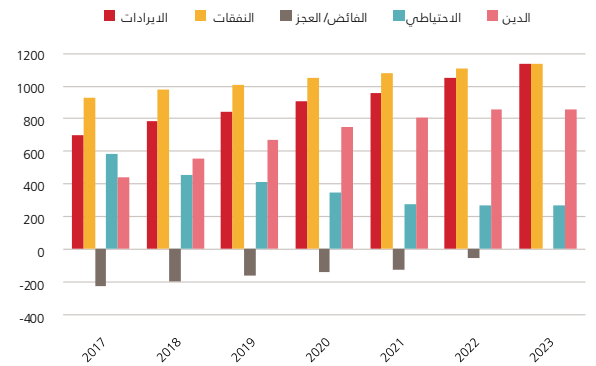
الأرقام (مليار ريال)	2018	2017	النمو
الإيرادات العامة	783	696	12.5%
- الإيرادات النفطية	492	440	11.8%
- الإيرادات غير النفطية	291	256	13.7%
المصروفات العامة	978	926	5.6%
العجز	(195)	(230)	(15.2)%

مؤشرات البترول العالمية

الأرقام (مليون برميل/يوم)	2018	2017	2016
الاستهلاك العالمي للنفط	99.96	98.34	96.95
العرض من خارج أوبك	60.34	58.66	58.00
عرض أوبك من الخام	32.71	32.46	32.68
السوائل النفطية الأخرى أوبك	6.96	6.85	6.55
اجمالي العرض العالمي	100.01	97.97	97.24
الفارق	0.05	-0.37	0.29

تقرير منظمة الطاقة الدولية لشهر ديسمبر 2017

توقعات الميزانية العامة لخمس سنوات



المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء، صندوق النقد الدولي، منظمة الطاقة الدولية.

1 دولار أمريكي = 3.75 ريال سعودي

تركي فدعق
مدير الأبحاث والمشورة
TFadaak@albilad-capital

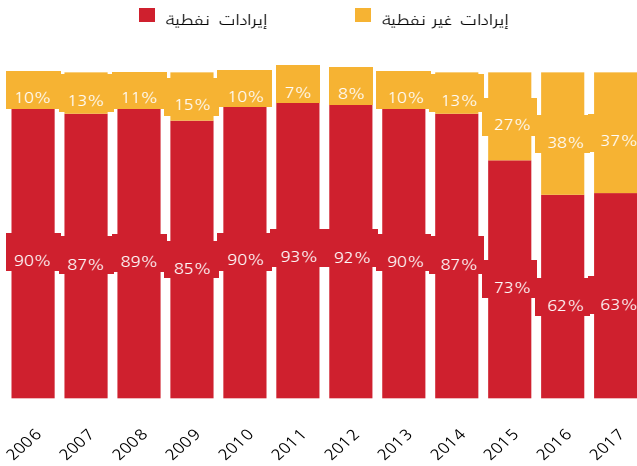
أحمد هندوي، CFA
محلل مالي أول
AA.Hindawy@albilad-capital.com

محمد حسان عطيه
محلل مالي
MH.Atiyah@albilad-capital.com

مشعل الغيلان
محلل مالي
MHAlghaylan@albilad-capital.com

النتائج المالية للعام المالي 2017

نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة



الإيرادات

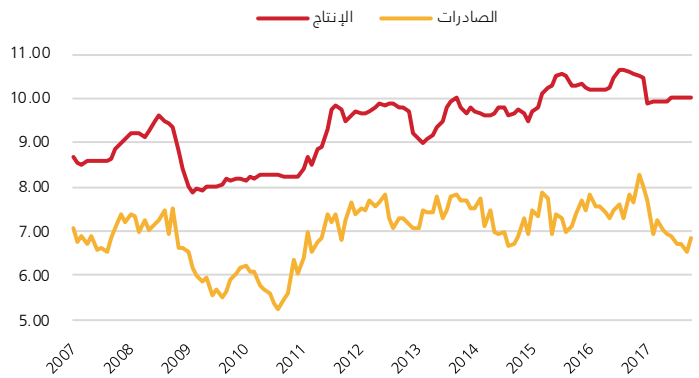
قدرت الإيرادات الفعلية لعام 2017 عند نحو 696 مليار ريال، بارتفاع 1% عن تقديرات الميزانية مطلع العام، في حين ارتفعت الإيرادات بنسبة 34% مقارنة بإيرادات عام 2016 البالغة 519 مليار ريال، ويرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط والتي ساهمت بدورها في نمو الإيرادات النفطية بنحو 32%. فضلاً عن ذلك، ساهم تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية في رفع الإيرادات غير النفطية بنسبة 38%.

واستمرت الإيرادات النفطية في تصدر الإيرادات العامة للدولة حيث مثلت 63% من الإيرادات مقابل 62% في عام 2016 جراء ارتفاعها بنسبة 32% مسجلة 440 مليار ريال عام 2017. ويرجع هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات البترولية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بعد اتفاق كبار المنتجين على خفض مستويات الانتاج في نوفمبر 2016. وقد بلغ متوسط سعر الخام العربي الخفيف خلال عام 2017 نحو 53 دولار للبرميل مقابل 41 دولار للبرميل كمتوسط في عام 2016.

أسعار النفط الخام - عربي خفيف (دولار / برميل)

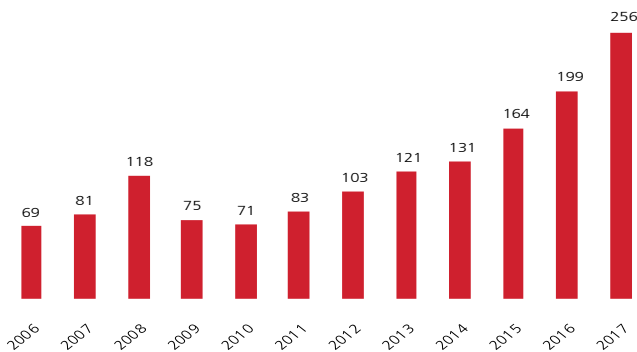


إنتاج المملكة من النفط والصادرات النفطية (مليون برميل)

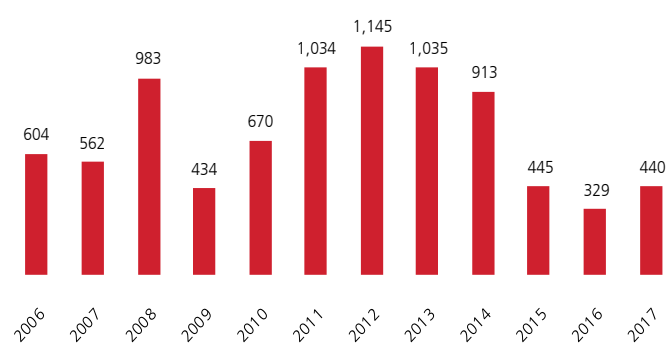


على صعيد الإيرادات غير النفطية، فقد ارتفعت بنحو 38% على أساس سنوي لتستقر عند 256 مليار ريال، ونعتقد أن هذا النمو الكبير مرده في المقام الأول تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية خلال عام 2017 لتعظيم الإيرادات العامة ومنها تطبيق الضريبة الانتقائية على منتجات التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة فضلاً عن تطبيق المقابل المالي على أسر الوافدين في يوليو 2017. ولهذا نمت العوائد المتحققة من الضرائب بنحو 19% على أساس سنوي، مسجلة 97 مليار ريال مقابل 82 مليار ريال في عام 2016 والتي شكلت 38% من إجمالي الإيرادات غير النفطية. على الرغم من ذلك، فقد تقلصت مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى 37% من إجمالي الإيرادات مقابل 38% في عام 2016.

تطورات الإيرادات غير النفطية (مليار ريال)



تطورات الإيرادات النفطية (مليار ريال)



النتائج المالية للعام المالي الحالي 2017 (تتمة)

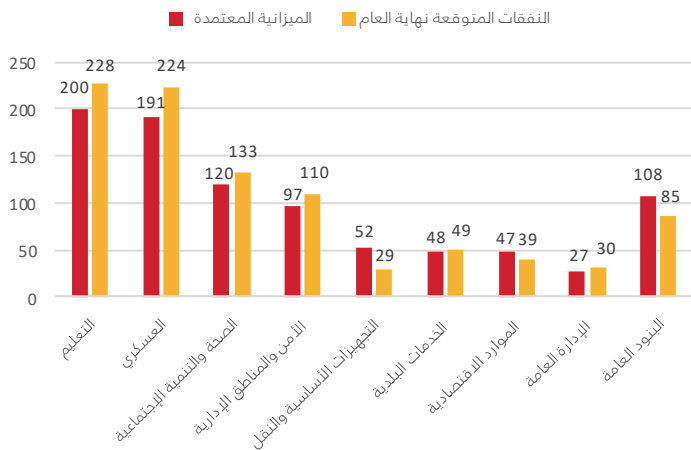
المصرفوات

وفقاً لبيان الميزانية، من المتوقع أن تبلغ المصرفوات الفعلية نحو 926 مليار ريال بارتفاع 11.6% عن مستواها في عام 2016 البالغ 830 مليار ريال، فيما ارتفعت بنسبة 4.0% عن المصرفوات المخطط لها في الميزانية عند بداية العام. وعزى البيان هذا الارتفاع إلى بند تعويضات العاملين حيث تم إعادة البدلات والحوافز المالية للعاملين في الدولة في شهر أبريل الماضي بعد أن تم وقفها في سبتمبر 2016، فضلاً عن ذلك تم صرف تلك المزايا بأثر رجعي، من جهة أخرى، فقد ساهم في ارتفاع الانفاق العام إضافة اعتمادات لبعض المشاريع والبرامج والتزام بسداد مستحقات الموردين والمقاولين من القطاع الخاص خلال 60 يوماً فضلاً عن زيادة الصرف على تعويضات نزع الملكية لمشروع توسعة الحرم النبوي الشريف. كما زاد الانفاق على المنافع الاجتماعية بنحو 20.4% والانفاق الرأسمالي بنحو 3.6%، وذلك على الرغم من انخفاض الانفاق على شراء السلع والخدمات بنسبة 11.7% عن المقدر في الميزانية.

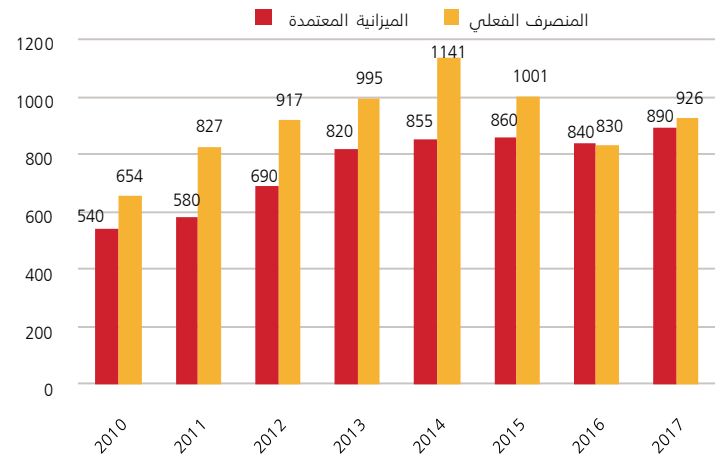
العجز المالي

بناءً على المعطيات السابقة، بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة خلال العام 2017 نحو 230 مليار ريال مقابل 311 مليار ريال في عام 2016. هذا العجز في الميزانية هو الرابع على التوالي والذي جاء أعلى من العجز المقدر عند 198 مليار ريال. بالمقابل يتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية 2017 نحو 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبتراجع كبير عن العجز في عام 2016 الذي بلغ نحو 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قُومَ العجز من خلال اتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة، حيث تم طرح صكوك دولية بنحو 9 مليارات دولار أمريكي خلال أبريل 2017 والذي يعتبر أكبر إصدار لصكوك سيادية في العالم حينها، كما تم طرح سندات دولية ثانية خلال سبتمبر 2017 بقيمة 12.5 مليار دولار أمريكي. بالمقابل تم طرح أربعة إصدارات لصكوك محلية بالريال السعودي بقيمة إجمالية بلغت نحو 54 مليار ريال ليبلغ إجمالي الإصدارات لآدوات الدين المحلية والدولية والفروض خلال السنة المالية الحالية قرابة 134 مليار ريال. وبالتالي بلغ إجمالي حجم الدين العام في نهاية السنة المالية 2017م ما مجموعه 438 مليار ريال، يشكل ما نسبته 17% من الناتج المحلي الإجمالي. من جانب آخر، فقد تراجعت الاحتياطات العامة للدولة حتى نهاية أكتوبر 2017 لتصل إلى 1,850 مليار ريال مقابل 2,009 مليار ريال في نهاية عام 2016، مع استخدام جزء من الاحتياطي لتمويل باقي عجز الموازنة للسنة المالية الحالية 2017.

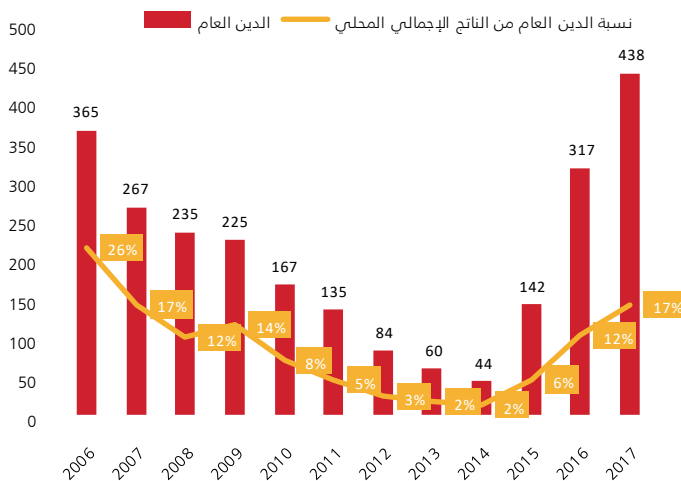
مقارنة النفقات المتوقعة بالميزانية المعتمدة (مليار ريال)



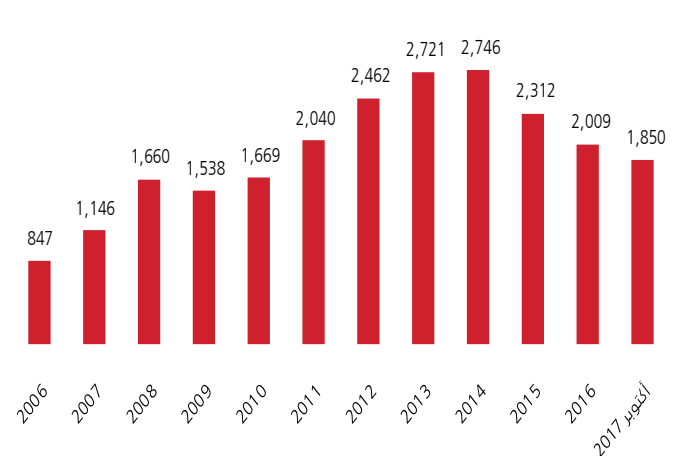
مقارنة المنصرف الفعلي بالميزانية المعتمدة (مليار ريال)



إجمالي الدين العام (مليار ريال) ونسبته من الناتج المحلي المحلي



تطور الاحتياطي العام للدولة (مليار ريال)

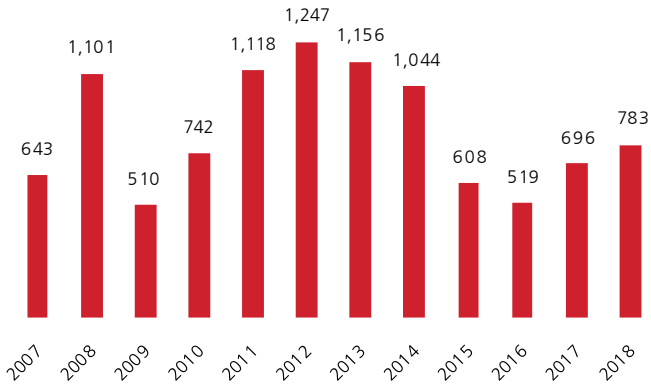


التطورات الفصلية للمالية العامة

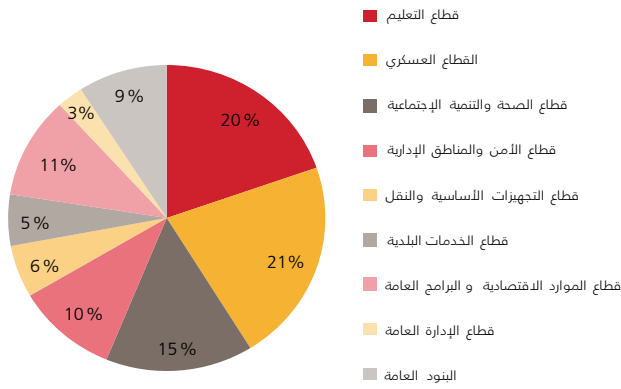
الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017	الربع الرابع 2017	
الديرات				
144	164	142	246	إجمالي الإيرادات
14	31	20	32	الضرائب
2	7	1	4	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
6	8	12	22	الضرائب على السلع والخدمات
5	5	6	5	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
2	11	2	1	ضرائب أخرى
130	133	122	214	الإيرادات الأخرى
المصروفات				
170	210	191	354	إجمالي النفقات
141	177	156	272	المصروفات (النفقات التشغيلية)
94	103	107	137	تعويضات العاملين
17	27	21	70	السلع والخدمات
1	3	1	4	نفقات تمويل
0	1	2	4	الاعانات
1	1	1	1	المنح
7	17	8	13	المنافع الاجتماعية
22	26	17	43	مصروفات أخرى
29	33	35	83	الاصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية				
26-	47-	49-	109-	عجز / فائض الميزانية

الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2018

تطورات إجمالي الإيرادات العامة (مليار ريال)

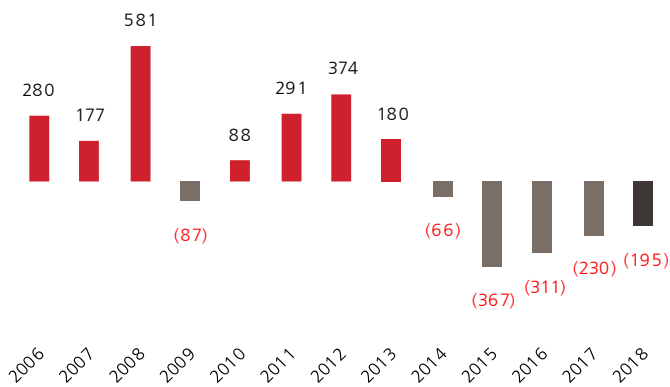


المصروفات المقدرة لعام 2018 حسب القطاع



التغيير	2018	2017	المصروفات المقدرة حسب القطاع (مليار ريال)
%13.3-	26	30	قطاع الإدارة العامة
%6.3-	210	224	القطاع العسكري
%8.2-	101	110	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
%8.2	53	49	قطاع الخدمات البلدية
%15.8-	192	228	قطاع التعليم
%10.5	147	133	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
%169.2	105	39	قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة
%86.2	54	29	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
%4.7	89	85	البنود العامة
%5.6	978	926	الإجمالي

تطورات فائض (عجز) الميزانية العامة للدولة



الإيرادات

قدّرت الحكومة السعودية الإيرادات المتوقعة لعام 2018 عند 783 مليار ريال بارتفاع بنسبة 12.6% عن الإيرادات التقديرية لعام 2017. ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى توقعات ارتفاع متوسط سعر النفط خلال العام المالي 2018 عن العام السابق، فضلا عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية يناير المقبل وفرض رسوم إضافية على العمالة الوافدة ورفع أسعار الكهرباء والمحروقات.

وتتوقع الموازنة الجديدة أن تبلغ الإيرادات النفطية نحو 492 مليار ريال بارتفاع 12% عن العام المالي 2017، بينما يتوقع زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 14% لتصل إلى 291 مليار ريال.

وتتوقع الحكومة تسجيل إيرادات ضريبية قدرها 142 مليار ريال خلال العام المالي 2018 بارتفاع 46% مقارنة بالعام المالي 2017، ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من بند الضرائب على السلع والخدمات والذي قد يدر دخلًا يبلغ 85 مليار ريال بارتفاع 82% عن العام السابق، ومن المخطط أن تبلغ حصيلة ضريبة القيمة المضافة خلال العام المالي 2017 نحو 23 مليار ريال، ويُقدّر أن تبلغ إيرادات المقابل المالي على الوافدين نحو 28 مليار ريال فيما يتوقع أن تبلغ حصيلة ضريبة السلع الانتقائية 9 مليار ريال خلال العام المالي 2018.

المصروفات

قدّرت المصروفات العامة للسنة المالية 2018 عند 978 مليار ريال، أي بزيادة 5.6% عن المصروفات المتوقعة لعام 2017 التي بلغت 926 مليار ريال. وتعتبر الميزانية الحالية هي الأعلى في تاريخ المملكة، كما يعكس هذا التوسع في الاتفاق رغبة الحكومة في دعم الأداء الاقتصادي على الرغم من تزامن ذلك مع أسعار نفط منخفضة مقارنة بسنوات سابقة.

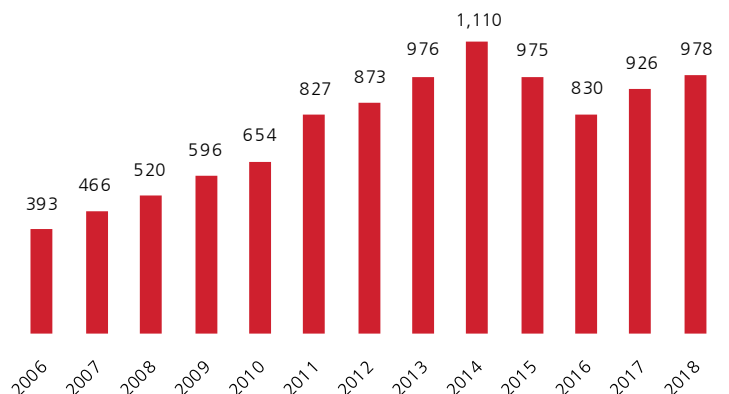
فيما يتعلق ببنود الاتفاق الرئيسية، يأتي في المقدمة بند القطاع العسكري بمصروفات مقدرة بحدود 210 مليار ريال (21% من إجمالي المصروفات)، بينما يأتي تانياً قطاع التعليم بمبلغ 192 مليار ريال (20% من إجمالي المصروفات)، ثم قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنحو 147 مليار ريال (15% من إجمالي المصروفات)، ثم قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة بمبلغ 105 مليار ريال (11% من إجمالي المصروفات المقدرة).

وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. ومن ضمن هذه المبادرات بدء تنفيذ برنامج حساب المواطن وكذلك برنامج تصحيح أسعار الطاقة.

العجز المالي

تقدر الحكومة قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة خلال عام 2018م عند 195 مليار ريال وبنسبة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وبانخفاض قدره 15.2% عن مستواه في نهاية عام 2017. من المنتظر أن يتم تمويل جانب من عجز الموازنة من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة وفقاً لاستراتيجية الدين العام، بالإضافة إلى التحويل من الاحتياطي العام.

تطورات المصروفات العامة (مليار ريال)



الأداء الاقتصادي لعام 2017

النمو بالأسعار الثابتة

تراجع الناتج المحلي الحقيقي في النصف الأول من عام 2017 بنحو 0.8% مع انكماش الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 2% خلال الفترة ، ويرجع ذلك إلى التزام المملكة بخفض إنتاجها من النفط في إطار الاتفاق بين كبار المنتجين في نوفمبر 2016، وعلى النقيض فقد ارتفع الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة 0.6% خلال النصف الأول من عام 2017 نظراً للتحسن في أداء قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية وذلك على الرغم من تراجع بعض القطاعات في مقدمتها قطاع الإنشاء.

على أساس سنوي، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الحقيقي لعام 2017 بنسبة 0.5% مدفوعاً بتراجع يقدر بـ 4.3% في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بينما سيبلغ النمو المقدر في القطاع غير النفطي 1.5% بنهاية العام.

النمو بالأسعار الجارية

تشير التقديرات الحكومية إلى ارتفاع الناتج المحلي الاسمي خلال العام الحالي بنسبة 6.1% لارتفاع الناتج المحلي الاسمي للقطاع النفطي بنحو 20.2% بفضل التحسن في أسعار بيع النفط، من جهة أخرى، تتوقع الحكومة ارتفاع الناتج المحلي الإسمي غير النفطي بنحو 1.4% مع الأخذ في الاعتبار التراجع في المستوى العام للأسعار حيث يتوقع أن يكون معدل التضخم بالسالب خلال عام 2017 عند مستوى -0.1% مقابل نمو إيجابي قدره 3.5% عام 2016.

الأداء الاقتصادي للأعوام المقبلة

تشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى تحسن على مستوى الأداء الاقتصادي في السنوات المقبلة بدافع من زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة والصناديق الحكومية، كما تعول الحكومة على مزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب بما يتماشى مع خطة التنويع الاقتصادي المعتمدة ضمن رؤية المملكة 2030.

وتتوقع الموازنة أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو 2.7% خلال عام 2018 مع ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.7%. من جهة أخرى، تضمنت الموازنة العامة للدولة نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بنسبة 3.2% خلال عام 2018.

تتضمن خطة الحكومة للسنوات المقبلة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي قد ينتج عنها تأثيرات سلبية ، مثل رفع أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة وارتفاع تكلفة العمالة الأجنبية، وترى الحكومة أن بإمكانها تجييد أثر تلك التأثيرات من خلال عدة إجراءات منها رفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية وبرنامج حساب المواطن ومبادرات لتحفيز القطاع الخاص.

تقديرات		متوقع	فعلي	
2020	2019	2018	2017	2016
2.8	2.7	2.7	-0.5	1.7
3.2	3.1	3.7	1.5	0.2
3.7	4.2	3.2	6.1	-1.2
1.6	2.2	0.1	1.4	1.7
1.9	1.6	0.4	1.2	2.2
3.5	3.4	3.3	-6.0	-0.2
10.6	11.2	12.0	12.3	12.3

معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية (%)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي

إجمالي الناتج المحلي الاسمي

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي

الاستهلاك الخاص الحقيقي

الاستثمار الخاص الحقيقي

معدل البطالة للسعوديين

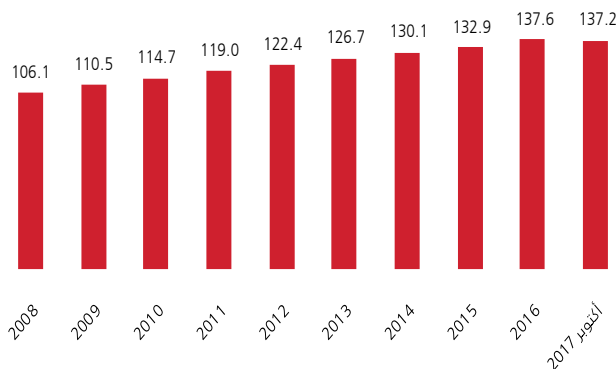
معدل التضخم

من المقدر أن يبلغ معدل التضخم 0.1% بالسالب خلال عام 2017 وفقاً لتقرير الميزانية، ويعود الانخفاض في المستوى العام للأسعار إلى التراجع في معدلات الانفاق الحكومي والذي كان يمثل محركاً أساسياً للطلب المحلي فضلاً عن ارتفاع القوة الشرائية للريال السعودي مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي فضلاً عن تراجع بعض المكونات الرئيسية للمؤشر العام للأسعار مثل الإسكان والغذاء والتي تشكل مجتمعة نحو 40% من سلة المؤشر.

ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء تراجع الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة بالسعودية بنسبة 0.2% خلال شهر أكتوبر 2017 مقارنة مع نظيره في العام الماضي ليبقى بالسالب للشهر العاشر على التوالي. ويرجع ذلك إلى تراجع الأسعار في 7 مجموعات رئيسية ، أبرزها الملابس والأحذية بنسبة 3.2%، والترويح والثقافة بنسبة 2.3%، والنقل بنحو 2.2%، وتراجعت مجموعات قطاع تأييث وتجهيزات المنزل وصيانتها بنسبة 1.9%، والمطاعم والفنادق بـ 1.5% وانخفضت أسعار قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 1.2%، وقطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز، وأنواع الوقود الأخرى بنحو 0.3%.

وتتوقع الحكومة ارتفاع معدل التضخم إلى 5.7% خلال عام 2018 جراء تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها ضريبة القيمة المضافة وارتفاع تكلفة العمالة الأجنبية ورفع أسعار بعض مصادر الطاقة.

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة



تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

تقديرات	ميزانية	تقديرات	ميزانية	فعلي	
2020	2019	2018	2017	2017	2016
الإيرادات					
909	843	783	696	692	519
إجمالي الإيرادات					
189	164	142	97	121	82
الضرائب					
18	16	15	14	18	15
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية					
124	103	85	47	56	30
الضرائب على السلع والخدمات					
28	26	25	21	31	20
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية					
20	18	17	15	16	17
ضرائب أخرى					
720	679	641	599	571	437
الإيرادات الأخرى					
النفقات					
1050	1006	978	926	890	830
إجمالي النفقات					
822	789	773	746	716	696
المصروفات (النفقات التشغيلية)					
452	445	438	440	412	409
تعويضات العاملين					
146	145	143	135	153	150
السلع والخدمات					
24	19	14	9	9	5
نفقات تمويل					
7	7	14	7	7	7
الاعانات					
3	3	3	3	3	5
المنح					
94	74	65	44	37	41
المنافع الاجتماعية					
96	95	95	108	95	79
مصروفات أخرى					
228	218	205	180	174	134
الوصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)					
عجز / فائض الميزانية					
141-	163-	195-	230-	198-	311-
عجز / فائض الميزانية					
%4.90-	%5.90-	%7.30-	%8.90-	%7.70-	%12.80-
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي					
الدين و الأصول					
749	673	555	438	-	317
الدين					
%26	%24	%21	%17	-	%13.10
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي					
345	411	456	584	-	683
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد					
%12	%14.80	%17.20	%22.70	-	%28.20
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي					

القطاع الخارجي

حقق الحساب الجاري خلال النصف الأول من عام 2017 فائضاً بلغ 14.4 مليار ريال، ووفقاً للتقديرات من المتوقع تسجيل الحساب الجاري فائضاً حتى نهاية عام 2017 بما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

بلغت الصادرات السلعية للمملكة حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2017 حوالي 591 مليار ريال بارتفاع نسبته 20.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بـ 26.3%، أما الصادرات غير النفطية فارتفعت بـ 4.2% لتسجل 136 مليار ريال، وبلغت الواردات السلعية خلال تسعة شهور حتى سبتمبر 364 مليار ريال بانخفاض 8.7% وذلك لانخفاض واردات السلع الاستهلاكية والوسيلة.

برنامج تحقيق التوازن المالي

في ديسمبر 2016، تم إقرار برنامج التوازن المالي بهدف تحقيق ميزانية متعادلة بحلول عام 2020، وذلك من خلال عدة محاور شملت رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، وتصحيح أسعار الطاقة والمياه، وتنمية الإيرادات الحكومية الأخرى، وإعادة توجيه الدعم للمستحقين من خلال برنامج حساب المواطن فضلاً عن دعم نمو القطاع الخاص.

وفي إطار متابعة تطور الأداء الاقتصادي الفعلي المحلي والعالمى خلال العام والتأثيرات الاقتصادية لبعض المبادرات المنفذة، وضمن عملية التقييم الشامل للبرنامج والتحديات القائمة، تم إقرار تعديل في الجدول الزمني لبرنامج التنفيذ من خلال التدرج في الإصلاحات بغية عدم التأثير سلباً على نمو الناتج المحلي غير النفطي والذي يعد من الأهداف الأساسية لرؤية 2030، ووفقاً للتعديل الجديد، تم استهداف تحقيق التوازن المالي في عام 2023 بدلاً من عام 2020، وأهم التعديلات التي تم ادراجها زيادة فترة ربط أسعار الطاقة بالسعر المرجعي إلى عام 2025 حسب كل منتج.

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
البنزين					استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي			
الديزل					استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي			
وقود الطائرات	ربط الاسعار بالسعر المرجعي*							
الغاز الطبيعي والديتان				استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي مع سقف السعر				
الكيروسين وغاز البترول		استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي						
الاسفلت				استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي في عام 2021				
البروبان، البيوتان، والجازولين الطبيعي			استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي					
منتجات الوقود السائل الأخرى					استهداف ربط الاسعار بالسعر المرجعي في عام 2025			
تعريف الكهريا					تعكس التكلفة الإنتاج بناء على أسعار منتجات الطاقة المستخدمة بافتراض الكفاءة المثالية			

تعظيم الإيرادات الحكومية

يتضمن تعظيم الإيرادات الحكومية ثلاث مبادرات أساسية:

● المقابل المالي على الوافدين:

خلال عام 2017، تم البدء في المرحلة الأولى من رفع المقابل المالي على الوافدين وشمل فرض رسوم على أسر المقيمين بواقع 100 ريال شهرياً عن كل فرد تابع لمدة عام بدءاً من شهر يوليو الماضي، وتزيد الرسوم بواقع 100 ريال كل عام في شهر يوليو لتصل إلى 400 ريال شهرياً في عام 2020.

مع مطلع عام 2018 سيتم فرض مقابل مالي شهري على كل عامل أجنبي بواقع 400 ريال شهرياً للعامل في المنشآت التي تزيد فيها العمالة الوافدة عن عدد العمالة السعوديين و300 ريال شهرياً للعامل في المنشآت التي لا يزيد فيها عدد العمالة الأجنبية عن عدد العمالة السعوديين، حيث من المقرر ان تزيد الرسوم الشهرية بواقع 200 ريال سنوياً.

● ضريبة القيمة المضافة

ستطبق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5% على أغلب المنتجات من السلع والخدمات في الأول من يناير 2018م تماشياً مع اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي.

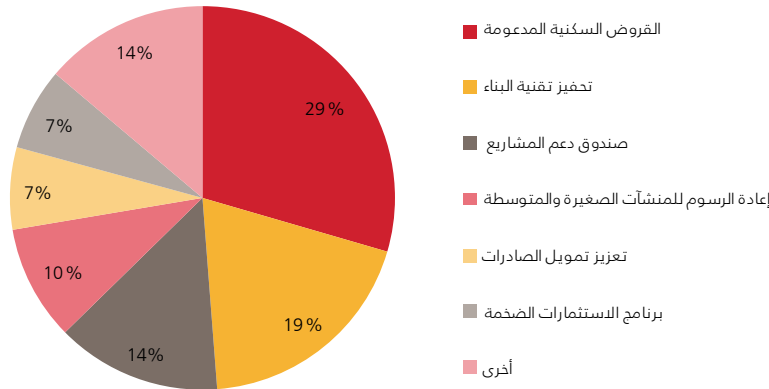
● الضريبة الانتقائية

خلال عام 2017، تم فرض ضريبة السلع المنتقاة على السلع المتعلقة بالمنتجات الضارة، مثل التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة. وتدرس الحكومة أيضاً توسيع نطاق الضرائب على السلع الكمالية.

تحفيز القطاع الخاص

كجزء من خطة الحكومة لتشجيع القطاع الخاص والذي تعول عليه في خطة التحول الوطني ورؤية 2030، تم اعتماد مجموعة من المبادرات في ديسمبر 2017 لتشجيع القطاع الخاص بتكلفة إجمالية تبلغ 72 مليار ريال وتشمل هذه المبادرات التالي :

- مبادرة القروض السكنية المدعومة بمبلغ 21.3 مليار ريال عن طريق تقديم الدعم المالي لتسهيل امتلاك المساكن والمساعدة في الحصول على تمويل عقاري، وسيتم ذلك عبر توفير دعم مالي للدفعة الأولى للقروض ، يبدأ من 10 % إلى 20 % على حسب مستوى الدخل وحجم العائلة للمستفيد.
- مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة بمبلغ 400 مليون ريال ويستهدف التنفيذ الكامل للبرنامج والذي يشمل المملكة كاملة شراء 520,000 جهاز تكييف عالي الكفاءة على مدار السنوات الأربع القادمة وسيتم البرنامج متطلبات المحتوى المحلي.
- مبادرة صندوق دعم المشاريع بمبلغ 10 مليار ريال وهو صندوق تمويلي لإعطاء قروض ذات فوائد منخفضة لتمويل مشاريع القطاعات الصحية والسياحية والعقارية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي المرتفع لضمان استمرار المشاريع واستكمالها.
- مبادرة دعم الشركات المتعثرة بمبلغ 1.5 مليار ريال.
- مبادرة إطلاق برنامج تحفيز الصادرات بمبلغ 66 مليون ريال عبر تقديم منح للخدمات اللوجستية والقانونية والتسويقية.
- مبادرة تعزيز تمويل الصادرات بمبلغ 5 مليار ريال من خلال انشاء بنك الاستيراد والتصدير.
- مبادرة رفع رأس مال برنامج كفاءة بمبلغ 800 مليون ريال لضمان استدامته واستمرار الدعم الناجح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مبادرة الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1.6 مليار ريال.
- مبادرة صندوق الاستثمار الجريء الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 2.8 مليار ريال.
- مبادرة إعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة بمبلغ 7 مليار ريال ، ويتم تحقيق ذلك من خلال إعادة الرسوم المسددة من الشركات المنشأة حديثاً مثل الرسوم المتعلقة بالتراخيص الجديدة، والرسوم السنوية، والرسوم المتعلقة بأصحاب العمل (أثناء السنوات الثلاث الأولى لنشاطها).
- مبادرة برنامج الاستثمارات الضخمة بمبلغ 5 مليار ريال.
- مبادرة تحفيز النطاق العريض والألياف البصرية بمبلغ 2.6 مليار ريال عبر تقديم حوافز مالية تصل إلى 40 % من استثمار مشغلي الإنترنت
- مبادرة تحفيز تقنية البناء بمبلغ 13.9 مليار ريال.
- مبادرات نجاح للقطاع الخاص بمبلغ 200 مليون ريال.



برنامج حساب المواطن

تم اطلاق البرنامج لتحسين كفاءة الدعم الحكومي وتوجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين للحد من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى على الأثر السعوية من خلال حوالات نقدية مباشرة سيتم تخصيصها للمستحقين. تتوقع وزارة المالية أن تكون ميزانية حساب المواطن في حدود 32 مليار ريال في عام 2018.

وسيتم أول إيداع للمستحقين من البرنامج في دورته الأولى في 21 من ديسمبر 2017، وقد تم جدولة صرف مبالغ الدعم للمستحقين في اليوم العاشر من كل شهر ميلادي ابتداءً من دورة الدفع الثانية في شهر يناير 2018.

رفع كفاءة الانفاق الحكومي

تهدف الموازنة إلى رفع كفاءة الانفاق الحكومي من خلال مبادرتين.

الأولى: تأسيس مكتب كفاءة الانفاق: سيشرف ويساند المركز الجهات الحكومية الاخرى لضبط كفاءة الانفاق الحكومي التشغيلي والرأسمالي.

الثانية: تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي: وتهدف إلى تعظيم المنافع المالية والتنموية للإنفاق وتعزيز الشفافية.

وفقاً لبيان الموازنة، تهدف المبادرتان لتفعيل المبادرات والبرامج الأخرى التي تقدر وفوراتها التراكمية بما يقارب 220 مليار ريال (+/- 15 %) بنهاية 2023. وقد تمكنت الجهات الحكومية بمساندة مكتب ترشيد الانفاق الرأسمالي والتشغيلي من تفعيل الحزمة الأولى من المبادرات خلال 2017، وحققت وفورات تصل إلى 56 مليار ريال.

إدارة الأبحاث والمشورة

البريد الإلكتروني: research@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6250

الموقع على الشبكة: www.albilad-capital.com/research

تركي فدق
مدير الأبحاث والمشورة
TFadaak@albilad-capital.com

مشعل الغيلان
محلل مالي

MHAlghaylan@albilad-capital.com

محمد حسان عطيه
محلل مالي

MH.Atiyah@albilad-capital.com

أحمد هندأوي، CFA
محلل مالي أول

AA.Hindawy@albilad-capital.com

البلاد المالية

إدارة الأبحاث والمشورة

البريد الإلكتروني: research@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6250

الموقع على الشبكة: www.albilad-capital.com/research

خدمة العملاء

البريد الإلكتروني: clientservices@albilad-capital.com

الإدارة العامة: +966 – 11 – 203 – 9888

الهاتف المجاني: 800 – 116 – 0001

إدارة الوساطة

البريد الإلكتروني: abicctu@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6230

إدارة الأصول

البريد الإلكتروني: abicasset@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6280

المصرفية الاستثمارية

البريد الإلكتروني: investmentbanking@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6256

إدارة الحفظ

البريد الإلكتروني: custody@albilad-capital.com

هاتف: +966 – 11 – 290 – 6259

إخلاء المسؤولية

بذلت شركة البلاد المالية أقصى جهد للتأكد من أن محتوى المعلومات المذكورة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة ومع ذلك فإن شركة البلاد المالية ومديريها وموظفيها لا يقدمون أي ضمانات أو تعهدات صراحة أو ضمناً بشأن محتويات التقرير ولا يتحملون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي مسؤولية قانونية ناتجة عن ذلك.

لا يجوز إعادة نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال هذا التقرير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص آخر أو نشره كلياً أو جزئياً لأي غرض من الأغراض دون الموافقة الخطية المسبقة من شركة البلاد المالية .

كما تلفت الانتباه بأن هذه المعلومات لا تشكل توصية بشراء أو بيع أوراق مالية أو لاتخاذ قرار استثماري.

يعتبر أي إجراء استثماري يتخذه المستثمر بناءً على هذا التقرير سواء كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده.

ليس الهدف من هذا التقرير أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خياراً أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلاً. لذلك فإننا ننصح بالرجوع إلى مستشار استثماري مؤهل قبل الاستثمار في مثل هذه الأدوات الاستثمارية.

تحفظ شركة البلاد المالية بجميع الحقوق المرتبطة بهذا التقرير.

تصريح هيئة السوق المالية رقم 37-08100